



المركز الجامعي بلحاج بوشعيب بعين تموشنت  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم المالية والمحاسبة



التخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع

## دراسة قياسية لأثر الضرائب غير المباشرة على الاقتصاد الجزائري

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبين:

محمد بن دهمة محمد زين العابدين

بن مداح حنان

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا	.....	الأستاذ (ة): طويل مريم
مشرفا	.....	الأستاذ (ة): سي محمد كمال
ممتحننا	.....	الأستاذ (ة): زناقي

السنة الجامعية: 2020 - 2021





المركز الجامعي بلحاج بوشعيب بعين تموشنت  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم المالية والمحاسبة



التخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع

دراسة قياسية لأثر الضرائب الغير مباشرة على الاقتصاد الجزائري

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبين:

محمد بن دهمة محمد زين العابدين

بن مداح حنان

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا	.....	الأستاذ (ة): طويل مريم
مشرفا	.....	الأستاذ (ة): سي محمد كمال
ممتحنا	.....	الأستاذ (ة): زناقي

السنة الجامعية: 2020 - 2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كلمة شكر

الشكر لله عز وجل على إتمام هذه المذكرة والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله.

نتقدم أنا وزميلي بخالص الشكر إلى المشرف الفاضل للأستاذ الدكتور سي محمد كمال على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى نصائحه وإرشاداته.

وجزيل الشكر للأساتذة الذين تفضلوا بقراءة هذه المذكرة ومناقشتها وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إعداد المذكرة.

الشكر للزملاء والزميلات من الطلبة والأساتذة وعمال جامعة بلحاج بوشعيب بعين تموشنت.

## إهداء

بعد مشوار طويل ورحلة بحث بإنجاز هذه المذكرة، نشكر الله ونحمده على نعمه التي من بها علينا.

أتقدم بتحياتي إلى كل من كان عون لي في إنجاز هذه المذكرة، والشكر الجزيل للأستاذ الذي أشرف على عملي،

وإلى زميلي بالمذكرة، وصديقتي التي لم تبخل عليا بمساعدتها، وكل أصدقائي وإخوتي وكل أفراد عائلتي،

والوالدين الكريمين الذان مهما بلغ الشكر والثناء لن أوفيها حقهما .

إلى كل أحبتي الذين عرفتهم خلال مشواري الدراسي

حنان

## إهداء

أقدم بسائر الشكر إلى زميلتي في المذكرة، وإلى الأستاذ المشرف

وجميع الأساتذة وكل العمال بالجامعة بدون استثناء.

أمي وأبي وزوجتي وكل العائلة، أصدقائي، أحبائي وكل من يعرفني سواء من بعيد أو من قريب

وكل من ساندني وكان معي في الظروف الجيدة والصعبة.

محمد زين العابدين

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة المختصرات

الملخص

المقدمة العامة.....أ

1..... الفصل الأول: الإطار النظري للجباية الغير المباشرة.

2..... تمهيد

3..... المبحث الأول: الضرائب عند مدارس الاقتصاد.

3..... اولا: الضرائب عند المدرسة الكلاسيكية.

4..... ثانيا: الضرائب عند المدارس النيوكلاسيكية.

6..... ثالثا: الضرائب عند كينز.

8..... المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

15..... خلاصة الفصل الأول.

16..... الفصل الثاني: الإطار القياسي لآثر الجباية غير المباشرة على الاقتصاد.

17..... تمهيد

18..... المبحث الأول: الضرائب غير المباشرة في الجزائر.

18..... اولا: الرسم على القيمة المضافة.

21.....	ثانيا: الرسم الداخلي على الاستهلاك
22.....	ثالثا: الرسم على المنتوجات البترولية
23.....	رابعا: حقوق التسجيل والطابع
27.....	خامسا: الرسوم الجمركية
28.....	المبحث الثاني: التطور التاريخي للحماية في الجزائر
28.....	أولا: تطور الضريبة 1992-2017
29.....	ثانيا: متغيرات الدراسة
31.....	ثالثا: مصادر البيانات ونموذج العزوم GMM
33.....	خلاصة الفصل
34.....	خاتمة عامة
37.....	قائمة المراجع

# قائمة الجداول

## قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطورات معدلات الرسم على القيمة المضافة	20
02	معدلات الرسم الداخلي على الاستهلاك	21
03	معدلات الرسم على المنتجات البترولية	23
04	مجال حقوق التسجيل	25
05	معدلات حقوق الطابع	26

# قائمة المختصرات

## قائمة المختصرات

المختصر	المختصر باللغة العربية
TVA	الرسم على القيمة المضافة
D et EN	الرسم الجمركية
GDP	الناتج المحلي خارج المحروقات
TIMP	الرسم الجمركية من الناتج المحلي خارج المحروقات
DRT	نسبة رسوم الطابع من الناتج المحلي خارج المحروقات
GMM	نموذج العزوم
R	معامل التحديد

# الملخصات

## الملخص باللغة العربية

يعتبر تدخل الدولة في الاقتصاد أمر ضروري وهام وذلك لتحقيق أهداف كثيرة منها تحقيق إيرادات مالية، من خلال هذا السياق تعتبر الضرائب من أهم الوسائل التي تتدخل بها الدولة في الاقتصاد.

في هذه الدراسة التي بين أيدينا تطرقنا إلى إبراز أهم الضرائب غير المباشرة في الجزائر وأنواعها مع تقييم أثرها على اقتصاد الجزائر وتبيان الأثر الفعلي لها، وذلك من خلال دراسة تغيرات الدراسة ونموذج GMM 2017-1992 وعليه توصلنا إلى ان فرض الضرائب يؤدي إلى توسيع إيرادات الحكومة، الضريبة غير المباشرة تمس جميع فئات الدخل كما تسمح للدولة بالتدخل في الإستهلاك وتقلل من التهرب الضريبي.

الكلمات المفتاحية: الضرائب، الضرائب غير المباشرة، الإصلاح الضريبي، الأثر

## الملخص باللغة الإنجليزية

The state's intervention in the economy is considered necessary and important in order to achieve many goals to reach America, and through this investment, taxes become one of the most important states in which the state enters the economy.

This study is a study of the study changes and the GMM model 1992-2017 and accordingly we came to the imposition of taxes on the US government, tax on tax.

Keywords: taxes, indirect taxes, tax reform, impact



# مقدمة

## مقدمة:

تسعى كل دولة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من التبعية وذلك بوضع خطط وأساليب باستخدام عدة وسائل من بينها الضريبة حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم مصادر التمويل وتساهم بشكل كبير في الانعاش الاقتصادي فهي أداة تستخدمها الدولة للتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية فهي تستخدم ليس فقط لتحقيق مورد مالي وإنما لتحقيق أهداف أخرى، حيث أن جميع الدول مهما كانت مستوياتها تقوم بفرض ضرائب مختلفة في اقتصادياتها، وهذا نظرا لما حققته من عوائد مالية تمكنها من دفع عجلة التنمية ناهيك عن تمويل الميزانية، فالضريبة في وقتنا لا يمكن أن تستقطع بدون أن تشير أثر أو انعكاسات على الاستهلاك والادخار والإنتاج والاستثمار وكذا النمو الاقتصادي وهذا التأثير بالطبع يختلف باختلاف اقتصاد أي دولة واختلاف المتغير الاقتصادي.

فبعد أن عرفت الجزائر أزمة اقتصادية سنة 1986 لجأت إلى فرض سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الجذرية، فشكل إصلاح النظام الضريبي أحد أهم محاورها، بما يمكن من تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن إجمالها في تشجيع الاستثمار سواء الأجنبي أو المحلي، وترشيد الاستهلاك وتعبئة الادخار ورفع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات وترقية الصادرات وكذا التوزيع العادل للدخول ودعم القدرة الشرائية للمواطن وحماية الطبقات الأقل دخلا والمساهمة في حل بعض المشاكل الاجتماعية المستقلة.

إن فرض الضريبة يحصل بناء على اتصال مباشر بين المكلف والإدارة الضريبية وهناك أنواع عديدة من الضرائب، حيث تنقسم إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، حيث تحددت أهمية هذه الأخيرة في الاقتصاد الوطني، حيث شخصت تطور حجم الضرائب غير المباشرة في الجزائر خلال الفترة (1992-2017) وأثرها غير المباشر على الاقتصاد، ومن بين الأمثلة على هذه الضريبة، ما يعرف بالضريبة على المبيعات والضريبة على القيمة المضافة والتي يتحملها المستهلك بالكامل إذ يتم تحصيلها منه عبر متاجر ونقاط البيع.

## أولاً: إشكالية الدراسة

أظهرت بعض الدراسات أن هناك أثر للضرائب غير المباشرة على الاقتصاد لاسيما من حيث المداخيل التي تحققها، وهذا ما يجرنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما هو مدى تأثير الضرائب غير المباشرة على الاقتصاد الجزائري؟

## ثانياً: الأسئلة الفرعية

السؤال الأول: ماهو رأي الفكر الاقتصادي حول الضرائب؟

السؤال الثاني: ماهي الضرائب غير المباشرة في الجزائر؟ وما تأثيرها على الاقتصاد الوطني؟

السؤال الثالث: كيف تطور النظام الجبائي في الجزائر؟

## ثالثاً: فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا بد من أن هناك العديد من الرواد والاقتصاديين الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع نظراً لأهميته البالغة.

الفرضية الثانية: الضرائب غير المباشرة هي تلك التي تحصل من المستهلك النهائي عن طريق وسيط مثل الرسم على القيمة المضافة والرسم الجمركية على اقتصاد الجزائر.

الفرضية الثالثة: تطور النظام الجبائي والضرائب عن طريق الإصلاح الضريبي.

## رابعاً: أهمية الدراسة

نظراً لأهمية الضرائب في بلادنا أردنا أن نعرف مدى أهم التطورات التي لوحظت في النظام الجبائي الجزائري عامة والضرائب غير المباشرة خاصة، والدور الذي تلعبه الضريبة غير المباشرة في تحقيق النفع العام والتأثير المباشر على النفقات العامة وتمويل الاقتصاد الوطني.

## خامسا: أهداف الدراسة

هدفنا من وراء تطرقنا لهذا الموضوع إلى:

- إبراز أهم الضرائب غير المباشرة في الجزائر وأنواعها.
- تقييم أثر الضرائب غير المباشرة على الاقتصاد الجزائري خلال 1992-2017.
- تبيان الأثر الفعلي للضرائب غير المباشرة ومعرفة إذ كان لها أثر سلبي أو إيجابي على الاقتصاد الوطني.

## سادسا: المنهج المتبع

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي.

## سابعاً: أسباب اختيار الموضوع

إن السبب الجوهرى لاختيار الموضوع يعود إلى أهميته وأسباب أخرى:

أهمية الضريبة غير المباشرة في تمويل النفقات العامة.

اختيارنا لهذا الموضوع لم يكن سوى منطلق نظري وتطبيقي لإثراء معارفنا وقدراتنا في هذا الموضوع والتي من شأنها أن تفيدها في المستقبل الدراسي في حالات التدرج وكذا البحث العلمي.

## ثامنا: حدود الدراسة

الحدود الزمانية: من 1992-2017

الحدود المكانية: الجزائر

الحدود الموضوعية: بما أن موضوع الضرائب واسع وذو أهمية كبيرة ركزنا في هذه الدراسة على الضرائب غير المباشرة وأثرها على الاقتصاد الوطني.

الحدود القانونية: طبقاً للقوانين المتعامل بها في الجزائر.

## تاسعا: تقسيمات الدراسة

في هذه الدراسة تطرقنا إلى فصلين يحتوي كل فصل منهما على مبحثين ومجموعة من الفروع.

الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للجباية والذي تضمن مبحثين الأول بعنوان الضرائب عند مدارس الاقتصاد والمبحث الثاني تضمن الدراسات السابقة التي تطرقت إلى هذا الموضوع.

الفصل الثاني بعنوان الإطار القياسي لأثر الجباية غير المباشرة على الاقتصاد والذي تضمن مبحثه الأول الضرائب غير المباشرة في الجزائر أما المبحث الثاني تضمن تطور النظام الجبائي في الجزائر.

# الفصل الأول

### تمهيد

تحتل الضرائب مكانة هامة ضمن السياسات الاقتصادية لأي دولة، حيث أصبح للضريبة دور هام ومعتبر ومختلف وذلك من خلال الأفكار التي نادى بها المفكرون على رأسهم رواد المدرسة الكلاسيكية منهم المفكر آدم سميث وريكاردو، والمدرسة الكينيزية، الفقيه الاقتصادي كينز.

كما ذكرنا بعض الدراسات التي تناولت مواضيع مختلفة بخصوص الضرائب التي كانت لها نتائج مختلفة منها من توصلت لأثر سلبي وأخرى لأثر إيجابي.

تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الضرائب عند مدارس الاقتصاد.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

### المبحث الأول: الضرائب عند مدارس الاقتصاد

#### 1- الضرائب عند المدرسة الكلاسيكية:<sup>1</sup>

- بما ان للدولة دور في تغطية النفقات وذلك بتدبير الإيرادات العامة لتغطية هذه النفقات، حيث يصبح هناك توازن بين الإيرادات والنفقات مما يستخلص منه عن حسن الإدارة المالية، بالرغم من أن المدرسة الكلاسيكية محايدة لفكرة الدولة.
- وعلى الرغم من كل هذا فإن للمدرسة الكلاسيكية آراء كثيرة جاء بها كبار هذه المدرسة حول الضريبة وخصائصها مثلا الاقتصادي السياسي آدم سميث Adam Smith والذي أبدى وجهة نظر الطبيعيين بخصوص اتخاذ الضريبة الوحيدة على الأرض، كما استبعد العمل ورأس المال.
- كما ادعى الفيزوقراطيون بأن فرض الضرائب على الأجور والأرباح سينعكس على مستوى كل من الإنتاج والعمالة، حيث وضع آدم سميث أربعة شروط قواعد موضوعية للضريبة وهم العدالة واليقين والملائمة في الدفع، مع الاقتصاد في نفقة الجباية والتحصيل.
- وأيضا كان رأي آخر لرواد هذه المدرسة حول الضريبة منهم باتيست ساي، الذي ينطلق في معالجته للضريبة من رفضه للاستدانة وعجز الميزانية وبحدوث اختلال في الميزانية بزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة هذا ما يؤدي إلى تمويل هذه الزيادة بواسطة القروض وما ينتج عنها من فوائد ومن خلال هذا برر ساي أن فرض الضرائب العامة يجب أن تكون في أضيق الحدود.
- كما جاء رأي الاقتصادي دافيد ريكاردو D. Ricardo والذي اهتم أكثر من غيره بالضرائب حيث أصدر كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817، حيث خصص إحدى عشر الفصول الأخيرة للضرائب وتأثيرها على التوزيع.
- وقد ركز وأعطى الأفضلية للدولة حتى تستطيع مواجهة نفقاتها العامة التي تتطلبها وظائفها يجب فرض الضرائب ، وكما جعل من رأيه على أن التجارة والصناعة والزراعة من الأحسن خروجها من ميادين الدولة.

<sup>1</sup> - قحاتي عبد الحميد، الاطار العام للسياسة الجبائية والنظام الجبائي، مذكرة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، ص 12.

و رأى أيضا ديكاردو بأن الضريبة المفروضة على الملكية العقارية تصيب المالك العقاري ولا تصيب سعر المستهلك حيث مالك العقار لا يدخل في تكوين أسعار الزراعة، وهو لا يجذب الضرائب على الإستهلاك.

من خلال هذا فقد اعتقد الكلاسيك أن الإدخار والإستثمار يميلان للتوازن عن طريق سعر الفائدة، وعند مستوى التوظيف الكامل، وفقا لقانون العرض يخلف الطلب الموازي له، يحدث التوازن التلقائي عندما لا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومنه وجوب حيادية السياسة المالية لكن وبعد العجز والكساد الكبير عام 1929، وأمام فشل السياسة المالية، وعليه ظهرت نظرية كينز سنة 1936 بأفكار تختلف في جوهرها عن الفكر السائد في ذلك الوقت.<sup>1</sup>

طلب رواد هذه المدرسة بمساوات جميع الأفراد في دفع الضريبة طالما انتفع الجميع من الخدمات التي تقدمها الدولة لهم، ويلاحظ أن أصل هذه المساوات قائم على مبدأ النفعية (Benefit principle)، كما يرى أصحاب هذه القاعدة أن الضرائب التي تكون أسعارها ثابتة على جميع الأفراد (الضرائب التناسبية)، هي التي تحقق العدالة بين الأفراد.<sup>2</sup>

### 2- الضريبة في المدرسة النيوكلاسيكية:<sup>3</sup>

- تعتبر المدرسة النيوكلاسيكية امتداد للمدرسة الكلاسيكية فقد اختلفا في بعض المفاهيم منها مفهوم القيمة وكيفية تحديدها؛
- ترى أن هذه المدرسة بأن اقتصاد السوق هو مجموعة من الوحدات الرأسمالية بحيث يؤدي نظام أسعار السوق دور المحدد للمتغيرات الاقتصادية المثلى والتوازن الاقتصادي؛
- يرى النيوكلاسيك أن المشكل في كيفية تخصيص الموارد النادرة إذ يعتقد أن السوق كفيل بتحديد التوازن حيث تتقدم آليات الضبط الاقتصادي الأخرى؛

<sup>1</sup> - بومدين بكرشي، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-201، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة سطيف، سنة 2017-2018، ص 10.

<sup>2</sup> - حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر، العلوم السياسية، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، ص 23-24.

<sup>3</sup> - رجاشنة عبد المجيد، تقسيم الإصلاح الجبائي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، سنة 2018-2019، ص 68

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية

- وحسب pareto جاءت فكرة التوازن من مجموعة فرضيات يعتقد أنها تؤدي في النهاية إلى ترابط المصلحة الفردية بالمصلحة الجماعية؛
- و من هذه الفرضيات نذكر مايلي:
  - 1- تحدد قيمة المواد بمنفعتها وليس عن العمل فكلما زادت قيمة مادة على مادة أخرى نعرف بأن منفعة المادة الأولى بالنسبة للمستهلكين أكبر من منفعة الثانية.
  - 2- يتحدد سعر البيع لما يتساوى مع كلفة الإنتاج الحدية.
  - 3- يتحدد سعر عوامل الإنتاج بإنتاجيتها الحدية.
  - 4- مردودية المؤسسات هي مردودية متناقصة.
  - 5- ليست هناك تأثيرات خارجية على مستوى دقة الإستهلاك ولا دالة الإنتاج.
  - 6- قابلية السلع للتجزئة اللامتناهية.
- فإن سعر البيع يتحدد لما يتساوى مع التكلفة الحدية لا يكون مقبولا إلا في ظل المنافسة التامة ففي وضعية ذلك يعتبر هذا بعيدا عن منطق العدالة، حيث يكون من الصعب الوصول إلى وضعية الربح الأعظم وفي هذا الإطار يمكن للدولة أن تتدخل للقيام بتأميم المؤسسات ذات الطابع الاحتكاري لكي تعيد المنافسة إلى وضعها الطبيعي والعودة إلى قواعد السوق.
- فقد جاءت النيوكلاسيكية تبين الكيفية التي من خلالها نبحت عن المنفعة الفردية، وهذا من خلال الحرية في شمل السوق. كما يعتبر النيوكلاسيك أن قيمة الموارد تصدر عن منفعتها عن العمل، ويتجلى تدخل الدولة عن طريق فرض فرص اقتطاعات جبائية من فكرة المردودية المتناقصة للمؤسسات، وهذا ما يدفع الدولة إلى مراجعة أسعارها أكبر على هذه المؤسسات بغية تقارب تكاليف الحدية للإنتاج مع تكاليف المؤسسات الأخرى، إذ تتدخل الدولة لتوفير بعض السلع مثل: الإنارة العمومية، السدود بالمجان، ومقابل ذلك تفرض اقتطاعات جبائية على الأفراد.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>-بومدين بكري، مرجع سبق ذكره، ص 14

### الضريبة عند كينز: <sup>1</sup>

قام كينز في تحليله على نقد التحليل الكلاسيكي في عدة قضايا سمح بجعل سياسة اقتصادية جديدة على أساس تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أما فيما يخص الفرضيات التي قدمها الكلاسيك فقد انتقدها كينز في مدى صحتها التي قام بتحليلها ولم يكتفي بالنقد فقط، بل حاول إلى بناء نموذج جديد للتحليل الكلي للنشاط الاقتصادي في مقابل التحليل الجزئي الذي كان سائدا على أيدي الكلاسيك، فكينز كان يأخذ بعين الاعتبار قرارات مجموعة الأعوان وسلوك المجموعات الكبرى للإقتصاد، فهو بدلا من القيام بتحليل كل منتج وسعر كل وحدة، قام بدراسة تحديد المستوى العام للأسعار المداخيل وللتشغيل على المستوى الكلي كما أن آلية التعامل التوازن حسب رأيه لا تعود إلى السعر كما في المستوى الفردي كما اعتقد الكلاسيك بل تعود إلى تغيرات الدخل التي يتركز عليها التوازن النهائي، فالاستثمارات الجديدة تقوم بخلق الدخل وزيادته فإن أي زيادة في الاستثمار طالما أنه لم يصل الإقتصاد إلى مرحلة الاستخدام الكامل تؤدي إلى مضاعفة الدخل وتؤدي إلى زيادة الإدخار.

- إن كينز يركز على ضرورة تدخل الدولة حتى وإن كان التوازن يمكن أن يحدث في مستويات مختلفة الاستخدام، فتدخل الدولة يؤدي إلى الوصول إلى التوازن في حالة عدم التوازن والعمل على زيادة الاستخدام، فإذا وصل إلى الاستخدام الكامل، فتاتي الرفاهية الإقتصادية لاحقا عن طريق زيادة المداخر.
- فالإهتمام بضرورة تدخل الدولة وإقامة قطاع عمومي من خلال الإستثمارات التي تقوم بها الدولة باعتبار المدافع والمحافظ على المصلحة العامة، كل هذا جعل كينز يقوم بتعريف سياسة ضريبية تقوم على استخدام الضريبة كوسيلة للوصول إلى توزيع عادل للمداخيل وذلك باخضاع المداخيل العالية واحتياطات المؤسسات إلى ضرائب كبيرة.

كما رأى ابن خلدون ضرورة عدم ممارسة الدولة للنشاط الاقتصادي بقوله التجارة من السلطات مضرّة بالرعايا، مفسدة للجباية، ومع ذلك فإنه يرى ضرورة قيام الدولة بالإنفاق من أجل تحقيق التشغيل والتوازن الاقتصادي، إذ يقول عن الدولة أنها "السوق الأعظم أم الأسواق كلها وأصلها"، فإن كسدت وقلت مصاريفها فأجدر بمن بعدها من الأسواق أن يلحقها فهذه هي الأفكار نفسها التي تبناها كينز ودعا إلى تطبيقها في الثلاثينيات من القرن العشرين، كما تبناها أتباعه في المدرسة الكينزية حتى وقتنا الحاضر.

<sup>1</sup> - رشتاة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية

ومن المعلوم أن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كان يقوم على مبدأ المنافسة الكاملة وعدم تدخل الدولة، وتلقائية تحقيق التوازن الاقتصادي، ولم يتغير هذا الفكر إلا بعد مجيء كينز وإعلان الثورة الكينزية من خلال كتابة (النظرية العامة) عام 1936، بعد أن ثبت للجمع عدم صحة الأفكار الكلاسيكية.<sup>1</sup>

ظهرت الأزمة المالية من خلال انكماش الطلب التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي سنة 1929، وانهارت البورصات، فمن خلال هذه الأزمة ظهر فكر اقتصادي جديد يدعو إلى اندماج اقتصاد المالية العامة، في النظرية الاقتصادية لـ "جون ماينرد كينز" وذكرها في كتابه النظرية العامة للاستخدام والنقود والفائدة كما ذكرنا سابقاً. إن التحليل الكينزي لتوازن العمالة والدخل يؤدي عامة إلى تشجيع تدخل الدولة بفرض الطلب الفعلي، ويمكن لهذا أن يأخذ ثلاث أشكال: ضريبي، نفقات عامة، تجاري. وفي سياق الضرائب تستطيع الدولة أن تقلص من الميل الحدي للاستهلاك لبعض الفئات الاجتماعية إذ ما عمدت إلى رفع الضرائب التي تصيب مداخيلها. ومن خلال هذا تمكنت الدولة بالتأثير على مستوى الطلب على الاستهلاك بإعادة التوزيع الأصلية للدخول المرتفعة وفي نفس الوقت تعفى نهائياً الدخول المنخفضة من الضريبة، وهكذا يتزايد مستوى الإستهلاك والطلب الفعلي، كما بإمكان الدولة تشجيع المؤسسات على الإستثمار من خلال السياسة الضريبية، وذلك بمنحها إعفاءات ضريبية على السلع المشتراة أو المبيعة.<sup>2</sup>

عموماً ارتكز كينز في تحليله على الكفاية الحدية لرأس المال المعدل المتوقع للربح عن الاستثمار في رأس المال الإضافي، الميل الحدي للاستهلاك والفائدة (مقابل التخلي عن السيولة) والطلب الفعال عن طريق قيام الدولة بالاستثمارات العمومية الضخمة، بهذا فإن التحليل الكينزي لتوازن العمالة والدخل يشجع الدولة لدعم الطلب الفعال.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - مصطفى غنيمات وآخرون، إسلامية المعرفة مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، كمال توفيق خطاب 2008، ص 300-301-311، الطبعة

الأولى.

<sup>2</sup> - ثابتي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص 15، 16 .

<sup>3</sup> - بومدين بكرتي، مرجع سبق ذكره، ص 14

### المبحث الثاني: الدراسات السابقة

دراسة قطاف نبيل: بعنوان دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات، دراسة ميدانية لبلدية بسكرة (2000-2006) في العلوم الاقتصادية هدفت إلى إبراز أهمية الضرائب والرسوم بالنسبة لموارد البلديات مع دراسة انعكاس التغيرات في القوانين الجبائية على الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة البلديات وتحليل دراسة أسباب الفجوة الكبرى بين الضرائب والرسوم المستحقة والمحصلة لصالح البلديات أيضا، وتشخيص الضرائب والرسوم المحصلة بعد الإصلاحات من حيث مردوديتها واتخذت بلدية بسكرة كعينة للدراسة مع المنهج الوصفي والتحليلي بتحليل أسباب التغيرات في الموارد الجبائية، وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة أن التوزيع الغير عادل للإيرادات الجبائية بين الدول والجماعات المحلية حيث يظهر فيها عدم توازن بين مردودية الضرائب.<sup>1</sup>

- دراسة فجاتي عبد الحميد و سي محمد كمال: بعنوان هيكل الضرائب والنمو الاقتصادي خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر ل 1992-2015، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم السياسة الضريبية في الجزائر من خلال قياس أثر الضرائب المباشرة والغير مباشرة على الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات باستخدام بيانات سنوية ونموذج العزم المعممة GMM، ومن أبرز نتائج هذه الدراسة أن المفاضلة بين هيكل الجباية العادية يرجع لصالح الضرائب المباشرة على حساب الضرائب الغير مباشرة كون أن الدراسة أوجدت أثر إيجابي للضريبة على الدخل الإجمالي والضرائب على أرباح الشركات على الناتج المحلي خارج المحروقات في حين أن معلمة الرسم على القيمة المضافة وأن جاءت إحصائيات معنوية إلى أن أثرها كان سالب وبمرونة كبيرة نسبيا مقارنة بالضرائب المباشرة مما يجعل منها أكثر حساسية في الاقتصاد الجزائري مقارنة بباقي مكونات الهيكل الضريبي في الجزائر.<sup>2</sup>

- دراسة حمزة العرابي وآخرون: قامت الدراسة برؤية تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2013 على أثر الضرائب الغير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث هدفت إلى محاولة فهم مفهوم الضرائب

<sup>1</sup>-قطاف نبيل: "دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات، مذكرة تخرج لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2007.

<sup>2</sup>- فجاتي عبد الحميد وسي محمد كمال، "هيكل الضرائب والنمو الاقتصادي خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والاعمال JEBE، جامعة عين تموشنت، سنة 2007.

الغير مباشرة وأنواعها وخصائصها وواقعها في الجزائر مع تشخيص تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 و تقييم أثر الضرائب الغير مباشرة على النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة، واتخذت نماذج الإنحدار الذاتي var ووصلت نتائجها إلى أن أثر الضرائب الغير مباشر أثر سلبي على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال تلك الفترة (1990-2013)، وعليه فمن صالح الحكومة الجزائرية إذا أرادت أن ترفع حجم الناتج المحلي الاجمالي وكذا النمو الاقتصادي ان تخفض من الضرائب غير المباشرة في اقتصادها.<sup>1</sup>

- **دراسة محمد لعلاوي 2015:** بعنوان دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر والتي هدفت إلى تشخيص الإطار النظري للمنظومة الجبائية وعلاقتها بالهيكل الاقتصادي للدولة والآليات النظرية لاصلاحها، كما تحاول تقييم واقع تسيير المنظومة الجبائية بالجزائر وآفاق تطويرها تجاوبا مع متطلبات البيئة المحلية والدولية، وذلك اعتمادا على مؤشرات الأداء للتسيير من أجل الحكم على نجاعة النظام الجبائي للجزائر، وقامت على واقع تحليل فاعلية المصالح الجبائية للمديريات الولائية للضرائب لعينة الدراسة المقترحة وتشمل خمس مديريات ولائية للضرائب خلال 2004-2011 وتوصلت أبرز نتائجها إلى الحكم على نجاعة النظام الجبائي وتجاوبه مع متطلبات التمويل للخزينة العمومية والبيئية الاقتصادية المحلية والدولية من جهة وتوقعات المجتمع الجبائي ككل من جهة اخرى.<sup>2</sup>

- **دراسة بن ابراهيم قويدر و شويكات محمد:** سنة 2020 بعنوان أثر الضرائب على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2015 ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى مدى تأثير الضريبة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف الضرائب والنمو الاقتصادي وأهم أنواع الضرائب وكانت من أبرز نتائجها على أنه توجد علاقة قوية بين الضرائب المباشرة وحصصة الفرد من الناتج على عكس الضرائب الغير المباشرة، وهذا يتلاءم مع النظرية الاقتصادية ويؤكد الفرضية التي قاموا

<sup>1</sup> - حمزة لعراي و اخرون، اثر الضرائب الغير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر، معرف مجلة علمي، سنة 2016.

<sup>2</sup> - محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة- 2014-2015.

باختيارها، ويرجع ذلك إلى صعوبة تحصيل الضرائب الغير مباشرة والتهرب الضريبي بالإضافة إلى الإعفاءات والتحفيزات التي تقدم خاصة إلى أصحاب مشاريع الاستثمار.<sup>1</sup>

- دراسة مراس محمد: بعنوان الأثر المباشر والغير مباشر للجباية البترولية والجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والمتوسط والطويل، دراسة قياسية حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبيان موضوع مهم في الاقتصاد الجزائري، و هو التأثير المباشر والغير مباشر للجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، بل أكثر من ذلك فالدراسة تهدف إلى الوصول إلى نتيجة مفادها كيف تؤثر كل من الجباية البيترولية والجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر وما هي طبيعة هذا التأثير واستعملت المنهج الوصفي لتبيان الواقع الجباية البيترولية والعادية، وتوصل الباحث في دراسته على أن هناك أثر معنوي للجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر سواء كان هذا الأثر مباشرة من خلال عمليات تمويل حركية النمو أو الغير مباشر من خلال الأثر الرجعي الذي يحدث نتيجة استجابة المجتمع لعمليات الإنفاق العام الناتجة بدورها عن تزايد الإيرادات الجبائية البيترولية.<sup>2</sup>

- دراسة سايح جبور وعزوز علي: (2018) بعنوان مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية الجباية العادية بالنظر إلى مردودها في هيكل الإيرادات العامة و إظهار عدم استقرار إيرادات الجباية البيترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة مع إظهار الوسائل والآليات التي تمكن الجباية العادية من تحسين مردوديتها لتقوم في تمويل الميزانية العامة للدولة، وتوصل الباحث في دراسته على أن مكانة الجباية العادية مازالت فعاليتها ومردوديتها محدودة، وفي نفس السياق يعاني هيكل الجباية العادية في الجزائر عدة مشاكل خاصة إذا تعلق الأمر في كيفية تطبيق هذه الضرائب وتحصيلها في تنشيط وتوجيه الاستثمار وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع وهو منطلق الضريبة الرئيسي في الاقتصاد.<sup>3</sup>

- دراسة بهاد الدين طويل: 2015-2016 بعنوان دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010) اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب التجريبي

<sup>1</sup> - ابراهيم قويدر وشويكات محمد، أثر الضرائب على النمو الاقتصادي، دار المنضومة، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، سنة 2020.

<sup>2</sup> - مراس محمد، أثر الضرائب الغير مباشرة للجباية البترولية والجباية العادية على النمو الاقتصادي الجزائري على المدى القصير والطويل، دار المنضومة

مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، بس

<sup>3</sup> - سايح جبور مكتنة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة، دار المنضومة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف 2018.

## الفصل الأول: الإطار النظري للجباية

والتطبيقي لتحديد وقياس العوامل المؤثرة، وهفت هذه الدراسة إلى محاولة الالمام بظاهرة النمو الاقتصادي وجميع النظريات والمناهج المتغيرة لها مع أن إستعمال الجانب القياسي في الدراسة ينتج عنه الحصول على مؤشرات روتينية، يمكن تقديمها لوضعي السياسات الاقتصادية في الجزائر لتطوير اقتصاد الجزائر، وفيه توصل الباحث على أن الجزائر تعتمد على الإيرادات الجبائية بصفة عامة والجباية البترولية بصفة خاصة، الأمر الذي جعلها عرضة للتقلبات الخارجية المرتبطة بأسعار النفط.<sup>1</sup>

- **دراسة عبد الكريم بريشي: 2013-2014:** بعنوان إعادة توزيع الدخل الوطني لدراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011 هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الضريبة على إعادة توزيع الدخل الوطني وأيضا تمكن الجزائر من تحقيق الأهداف المسطرة بعد وضع الإصلاحات الضريبية حيث توصل الباحث ونتائج هذه الدراسة أن هذه الإصلاحات لم تحقق الأهداف المسطرة وهذا لهيمنة الجباية البترولية، وأن كل الإصلاحات الضريبية لم ترفع بشكل كبير من المردودية المالية للجباية العادية كما أنه توصل بأنه لا يوجد استقرار في النظام الضريبي الجزائري.<sup>2</sup>

- **دراسة بومدين بكريتي: 2017-2018** بعنوان السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014 دراسة تحليلية وقياسية حيث هدفت هذه الدراسة على تأثير الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومن نتائجها أن الجباية العادية تأخذ مكانة ثانوية مقارنة بالجباية البترولية مما أدى إلى عدم وضوح هيكل النظام الجبائي، مع وجود أثر فعلي سلبي للسياسة الجبائية على الناتج الداخلي الخام والذي يعد محرك رئيسي للنمو الاقتصادي.<sup>3</sup>

- **دراسة محمد شريف محمد 2010:** بعنوان السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، والتي هدفت إلى محاولة فهم فعالية وكيفية انتقال السياسة الجبائية من مجرد أداة التمويل إلى أداة ضبط اقتصادي واجتماعي وبالتالي فهي أداة فعالة للسياسة الاقتصادية، مع محاولة إظهار كيفية تأثير السياسة الجبائية على المتغيرات الاقتصادية وعلى التوازن الاقتصادي (الجزئي والكلي) وتقييم مساهمة الجباية في تفعيل الاقتصاد الجزائري والمساهمة والتخفيف من حدة الاستدلالات الاقتصادية ومحاولة فهم آلية عمل السياسة الجبائية في الجزائر منذ ابرامها للعقود مع الهيئات الدولية ومدى مواكبة الإصلاح الجبائي للإصلاح السياسي

<sup>1</sup> - بماء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، 2016

<sup>2</sup> - عبد الكريم بريشي، إعادة توزيع الدخل الوطني، دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، 2014

<sup>3</sup> - بومدين بكريتي، مرجع سبق ذكره.

كما استخدمت حالة الجزائر واتبعت المنهج الوصفي للتطرق كل من هذه السياسة والتوازن الاقتصادي والمنهج التاريخي لواقع الجباية في الجزائر، وكان نتائجها بأن السياسة الجبائية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية وتعتبر سيورة وفعالية هذه السياسة بمن بمدى محاربة المعوقات (الضغط الجبائي والتهرب والرواج) وأن وضع الاقتصاديات الجبائية لا يخضع لمنطق العشوائية وإنما ينبغي أن تبنى على أساس تلاءم مع عاملي العدالة والفعالية.<sup>1</sup>

- **دراسة عبد الواتي عبد الملك 2012:** أثر الإصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1992-2000 والتي هدفت الى بداية تحديد أثر الإصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي في الجزائر، وذلك على أساس أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به حصيلة الضرائب سواء في تمويل النفقات العامة وفي مواجهة ما تتعرض له حصيلة صادرات المحروقات من تقلبات بين الأسعار، والكميات المصدرة، كما تستهدف الدراسة بحث سبل توفير مصدر داخلي مستقر نسبيا لتوفير الموارد المالية التي تحتاج إليها الموازنة العامة لتمويل النفقات العامة، وهو ما يتمثل في الضرائب لما تتمتع به من دور في تحقيق أهداف أخرى بجانب بجانب الحصيلة مثل العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والتأثير على معدلات النمو والمستوى العام إلى الأسعار، واستحدثت لدراسة المنهج الوصفي لوصف النظام الضريبي للجزائر والتحليلي لتحليل البيانات المتعلقة بهذا النظام وكان من أبرز نتائجها أنها لم يتمكن النظام الضريبي لحد الآن من الوصول إلى البساطة والثقافة والعدالة بحكم كثرة التعديلات التي تحملها قوانين المالية في كل سنة، ومن أجل تطوير هذا النظام كشفت الدراسة عن ضرورة مكافحة التهرب الضريبي وعقد اتفاقيات دولية لمنع الإزدواج الضريبي الدولي.<sup>2</sup>

- **دراسة عفيف عبد الحميد 2014:** بعنوان فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الأسس النظرية للسياسة الضريبية، وتبيان دور السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة لكافة ابعادها مع إبراز أهم محاور الإصلاح الضريبي في الجزائر، وفي السياق العام لهذا الإصلاح وأهم نتائجه، تقييم السياسة الضريبية في الجزائر ومعرفة مدى فعاليتها في تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحديد العوائق التي تحول دون تحقيق السياسة الضريبية للأهداف المعمول بها.

<sup>1</sup> - شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد، 2010-2009

<sup>2</sup> - بلواتي عبد الملك، اثر الاصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2012.

استخدمت المنهج الوصفي للتطرق لمختلف الجوانب النظرية لهذا الموضوع والتحليلي للعلاقة بين المتغيرات والتطرق لدراسة حالة الجزائر (2001-2012)، وكان من أبرز نتائجها تساهم السياسة الضريبية بشكل فعال في تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة، كما أن الإصلاح الضريبي جاء كنتيجة حتمية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت الجزائر مطلع التسعينات وتشكل حصيلة الضرائب غير المباشرة خاصة الرسم على القيمة المضافة والرسم الجمركية بنسبة مهمة من مجموع إيرادات الجباية العادية.<sup>1</sup>

### الدراسات الاجنبية:

دراسة Arnoldet سنة 2011 أثر الضرائب على النمو الاقتصادي وعلى وعلى الناتج للفرد GDPPer capita، خلال الفترة الممتدة من 1971 الى 2004 في دول مجلس التعاون الاقتصادي والتي خلصت إلى وجود تأثير سلبي للضرائب على دخول الأفراد. وفي دراسة قياسية ل Kaplan سنة 2010 والتي جاءت تحتبر أثر الضرائب المباشرة والغير مباشرة على النمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة الممتدة من 1968 الى 2006، توصلت نتائجها إلى عدم معنوية وإحصائية معالم الضرائب الغير مباشرة في حين أظهرت النتائج ردة فعل إيجابية للضرائب الغير مباشرة. دراسة Menage et Marlow خلال الفترة 1929-1982 والتي أكدت أن إتجاه العلاقات السببية هو من الضرائب إلى الإنفاق العام. دراسة Furstenlerg سنة 1986 توصلت هذه الدراسة إلى أن إتجاه السببية هو من الإنفاق العام نحو الضرائب في و.م.أ بين أعوام 1954-1982.<sup>2</sup>

-دراسة Gareth D Myles بعنوان Grouthand the role of taxation (2007) والدراسة الثانية بعنوان taxation and economic Grouth (2000) طبقت هذه الدراسات في 14 دولة من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، وقد اعتمدت على دالة كوب دوغلاس (cobb dougles) لتبيان نماذجها القياسية، ونموذج سولو للنمو، وكانت من أبرز نتائجها أن

<sup>1</sup> -عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة

الدكتوراه، علم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس-سطيف، سنة 2013-2014

<sup>2</sup> - فجاتي عبد الحميد وكمال سي محمد، مرجع سبق ذكره.

ضريبة الدخل الشخصي تؤثر على خيار الدخول في تنظيم المشاريع وقرارات أصحاب المشاريع، كما أن الزيادة في هذه الضريبة تؤدي إلى خفض النمو عن طريق تثبيت روح المبادرة.<sup>1</sup>

-دراسة Jonatan Skinner: بعنوان Economic Growth and the role of taxation  
2008، استعملت هذه الدراسة طريقة التكامل المشترك والديناميكية إلى وطبيعة على رومانيا، حيث توصلت نتائجها إلى أن جميع التغيرات الجزئية لن يكون لها نفس التأثير على النمو، فالإصلاحات التي تحسن الحوافز وتقلل من الإعانات ستكون لها آثار على حجم الاقتصاد على المدى الطويل، ولكن قد تحدث مقايضات بين الاقتصاد والكفاءة.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup>- careth Myles, economic growth and the role of taxation, university of exeter and Institute for fiscal studies london, march,2007/ taxation and economic growth, institute for fiscal studies, London 2000

<sup>2</sup> -jonatan skinner, Economic growth and the role of taxation, economics department, dartmouth college, 2008

### خلاصة الفصل:

في الأخير نلخص أن الضريبة هي أداة من ادوات الحرية الاقتصادية، فبعد دفعها يكون المكلف بالضريبة حر في أداء عمله وماله، وتهدف الضريبة إلى تمويل النفقات العامة وتستخدم أيضا لتحقيق أهداف اقتصادية.

حيث تعمل الضريبة على تحقيق لعدالة بين المكلفين خاصة الضرائب غير المباشرة.

## الفصل الثاني



### تمهيد

عرف الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال سلسلة من التغيرات، مست الكثير من مكوناتها منها الطابع الضريبي حيث قسمت الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة، وقد تطرقنا إلى أهم أنواع الضرائب غير المباشرة وخصائصها وواقعها، مع تشخيص معدلات تطورها على الإقتصاد الجزائري خلال تلك السنوات مع تقييم أثرها، فهي اقتطاعات مالية تقوم بصورة غير مباشرة، وقمنا بدراسة تطبيقية لهذا الأثر باستخدام نموذج دراسي ومتغيرات أخرى لتبيان أثر الرسوم على الإقتصاد الجزائري.

### المبحث الأول: الضرائب غير المباشرة في الجزائر

الضرائب غير المباشرة هي نوع من أنواع الضريبة التي يتم تحصيلها لصالح الحكومة من خلال وسيط، حيث تلجأ بعض الحكومات إلى استثناء بعض السلع والخدمات الأساسية من هذا النوع من الضرائب. فهي القيمة المالية التي يدفعها الشخص المكلف بها بشكل مؤقت ومن الممكن نقل عبئها الضريبي لشخص آخر ويتم تسديدها بشكل غير مباشر. وعليه نذكر الأنواع التالية لهذه الضرائب المفروضة في الجزائر:

#### أولاً: الرسم على القيمة المضافة:

كان المشروع الجزائري يصنف الرسوم على رقم الأعمال إلى صنفين رئيسيين الأول: هو الرسم على القيمة المضافة، عاجله في أحكام المواد من 1 إلى غاية 161 قانون الرسم على رقم الأعمال، أما الصنف الثاني هو الرسم على العمليات المصرفية والتأمينات، عاجله من أحكام المواد 162 إلى غاية 175 قانون الرسم على رقم الأعمال، غير أنه ألقى أحكام الرسم على العمليات المصرفية والتأمينات سنة 1995 وأدججها في مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة، واحتفظ بالأحكام الخاصة بهذه الأخيرة، بل طورها بإدخالها تعديلات جديدة، وإلغائه بعض الأحكام وإضافة أحكام أخرى بموجب قوانين المالية وقوانين المالية التكميلية الصادرة كل سنة. فهي ضريبة غير مباشرة، تفرض على عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات، غير تلك الخاضعة للرسوم التي تكتسي طابعاً صناعياً أو تجارياً أو حرفياً، ويتم إنجازها في الجزائر بصفة عادية أو عرضية، فهو رسم يطبق بغض النظر عن الوضع القانوني للأشخاص الذين يتدخلون في إنجاز الأعمال الخاضعة للضريبة، أو وضعيتهم إزاء جمع الضرائب الأخرى وبغض النظر على شكل أو طبيعة تدخل هؤلاء الأشخاص، كما تخضع لهذا الرسم عمليات الإستيراد.<sup>1</sup>

#### مميزات الرسم على القيمة المضافة:

هي ضريبة شاملة، إذ هناك عمليات تخضع إجبارياً للرسم على القيمة المضافة وأخرى إختيارياً وفي المقابل هناك عمليات معفية من هذا الرسم.

- يلزم الخاضع للرسم على القيمة المضافة أن يدفعها حين التسليم القانوني أو المادي للبضاعة بالنسبة للمبيعات، أما بالنسبة للأشغال العقارية، حين قبض الثمن كلياً أو جزئياً بالنسبة للتسليمات. للمنقولات المصنوعة والأشغال

<sup>1</sup> - عائشة بوعمز، جرائم جباية الشركات الجزائرية، مركز الكتاب الأكاديمي، سنة 2020، 224، ص 95-96.

## الفصل الثاني: الإطار القياسي لأثر الجباية غير المباشرة على الاقتصاد

العقارية، يتكون الحدث المنشئ من التسليم وبالنسبة للواردات من إدخال البضاعة عند الجمارك، المدين بهذا الرسم هو المصريح لدى الجمارك وبالنسبة للصادرات من المنتوجات الخاضعة للضريبة، وفيما بالحفلات والعباب التسلية بمختلف أنواعها يمكن أن يكون الحدث المنشئ للرسم، إذ تعذر القبض من تسليم التذكرة وكذلك يمكن أن يرخص لمقاوولي الأشغال ومؤدي الخدمات لتبرئة ذمهم حسب الخصوص، وفي هذه الحالة الحدث المنشئ للرسم من الخصم ذاته.<sup>1</sup>

العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة: هناك عمليات تأخذ طابع اجباري وإختياري.

### ❖ الخاضعة اجباريا:<sup>2</sup>

- أ- إجباريا وهي:
- المبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون الموضحة في المادة 4 من قانون الرسم على القيمة المضافة.
- الأشغال العقارية؛
- المبيعات التي تقوم بها تجار الجملة؛
- أشغال الدراسات والبحوث التي تنجزها الشركات؛
- الحفلات الفنية وألعاب التسلية بمختلف أنواعها؛
- الخدمات المتعلقة بالهاتف؛
- عمليات البيع التي تمارسها المساحات الكبرى؛
- عمليات نقل الأشخاص والبضائع؛
- العمليات التي تنجزها البنوك وشركات التأمين؛
- العمليات المحققة من طرف اصحاب المهن الحرة.

### ب- الخاضعة اختياريًا:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 96

<sup>2</sup> - قانون الرسم على رقم الاعمال، المادة 02

<sup>3</sup> - قانون الرسم على رقم الاعمال، المادة 03

## الفصل الثاني: الإطار القياسي لأثر الجباية غير المباشرة على الاقتصاد

- حسب المادة رقم 03 من قانون الرسم على رقم الأعمال يجوز للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الذين يقع نشاطهم خارج مجال تطبيق الرسم على أن يختاروا بناء على تصريح من طرفهم لاكتساب صفة المكلفين بالرسم على القيمة المضافة على أن يزودوا بسلع وخدمات متمثلة فيما يلي:
  - التصدير
  - الشركات البترولية
  - المؤسسات التي تتمتع ب<sup>1</sup> نظام المشتريات بالإقطاع
  - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة:<sup>2</sup>
    - تحدد هذه الإعفاءات بموجب قوانين المالية وتشكل هذه الإعفاءات إجراءات خاصة تحالف النظام العام للضريبة كما تعتبر إعانات مباشرة من الدولة بغرض ترقية قطاعات النشاطات والمنتجات والخدمات وعموما تستجيب هذه الإعفاءات إلى الإعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- وقد عدلت معدلات الرسم على القيمة المضافة بغرض تقليص عددها، وخفض معدلاتها على النحو الذي تبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 01 : تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر

قانون المالية لسنة 2001	قانون المالية لسنة 1995	قانون المالية لسنة 1995	قانون المالية لسنة 1992	قانون المالية لسنة 1992	قانون المالية لسنة 1992
7%	7%	7%	7%	7%	المعدل الخاص بالمعدلات
ملغى	14%	13%	13%	13%	المعدل المنخفض
17%	21%	21%	21%	21%	المعدل العادي
-	-	ملغى	40%	40%	المعدل المرتفع

المصدر : قوانين المالية للسنوات 1992-1995-1997-2001

<sup>2</sup>- بلواتي عبد المالك، اثر الاصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري فترة 1992-2008، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، سنة 2011-2012، ص 57.

ثانيا: الرسم الداخلي على الاستهلاك

- تجرى على الرسم الداخلي على الإستهلاك القواعد الخاصة بالتأسيس والتصفية والتحصيل والمنازعات المطبقة على الرسم على القيمة المضافة.<sup>1</sup>
- يكتب المدينون بالرسم الداخلي على الإستهلاك قبل اليوم العشرين من كل شهر، وفي نفس الوقت الذي يقيم فيه البيانات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة، تصريحاً شهرياً يتضمن كميات المنتجات الخاضعة للضريبة و المروجة للإستهلاك، وتبيع هذا التصريح بالدفع المتزامن للرسم الداخلي على الإستهلاك، الذي قاموا بتصفيته وفقاً للتعريفات المذكورة في المادة 25.<sup>2</sup>
- والرسم الداخلي على الإستهلاك يتكون من حصة ثابتة ومعدل نسبي يطبق على المنتوجات المبينة في الجدول التالي وحسب التعريفات أدناه:<sup>3</sup>

الجدول رقم 02: معدلات نسبية للرسم الداخلي على الإستهلاك

التعريف		بيان المنتوجات
3971 دج/		أولاً: الجعة
المعدل النسبي (على قيمة المنتج)	الحصة الثانية (دج/كلغ)	ثانياً: المنتوجات التبغية والكبريت
		1- السجائر
10%	1640	أ- التبغ الاسود
10%	2250	ب- التبغ الاشقر
		2- السجائر
10%	682	3- تبغ لتدخين
10%	781	4- تبغ للنشف والمضغ
		5- الكبريت والقداحات
20%		

المصدر: قانون الرسم على رقم الاعمال 2020

<sup>1</sup> - قانون الرسم على رقم الاعمال المادة 26

<sup>2</sup> - قانون الرسم على رقم الاعمال المادة 28.

<sup>3</sup> - قانون الرسم على رقم الاعمال المادة 25.

تسند الحصة الثابتة إلى الوزن الصافي للتبغ المحتوى في المنتج النهائي، ويسند المعدل النسبي إلى سعر البيع بدون احتساب الرسوم، بالنسبة للمواد المشكّلة جزئياً من التبغ، يطبق الرسم الداخلي للإستهلاك على المنتج بأكمله. أما السجائر والمواد المعدة للتدخين الخالية من التبغ، يطبق المعدل النسبي فقط على سعر البيع دون احتساب الرسوم، والكبريت والقداحات، يؤسس الرسم الداخلي على الإستهلاك المستحق على الثمن عند خروجها من المصنع، وعند الإستيراد، يطبق هذا الرسم على القيمة المحددة لدى الجمارك.<sup>1</sup>

### ثالثاً: الرسم على المنتجات البترولية:

يؤسس لصالح ميزانية الدولة رسم على المنتجات البترولية أو المماثلة لها، المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر لاسيما في مصنع تحت المراقبة الجمركية.<sup>2</sup> و يطبق هذا الرسم على المنتجات التالية:<sup>3</sup>

- البنزين الممتاز والبنزين العادي؛
- البنزين الخالي من الرصاص؛
- غاز أويل؛
- غاز البترول المميع الوقود.

كما اقترح مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020 زيادة في تسعيرة الرسم على المنتجات البترولية بغرض ترشيد الإستهلاك الداخلي للطاقة وتحصيل إيرادات إضافية للميزانية، كما يقترح رفع الرسم المطبق على معاملات السيارات السياحية الجديدة وبحسب ما جاء في نص المشروع، "يقترح لسنة 2020 زيادة في تسعيرة الرسم على المنتجات البترولية دوافع ديناراً للتر بالنسبة لفئات البنزين الثلاث و 5 ديناراً للتر للغاز".

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق

<sup>2</sup> - قانون الرسم على رقم الاعمال، المادة 28 مكرر

<sup>3</sup> - نفس المرجع السابق

## الفصل الثاني: الإطار القياسي لأثر الجباية غير المباشرة على الاقتصاد

كما يهدف هذا المسار التدريجي في تعديل أسعار المنتجات البترولية إلى ترشيد استهلاك الوقود الذي يخصم من صادرات البترول وتقليص واردات الوقود تخفيض العجز التجاري ورفع الإيرادات الجبائية وتقليص الإعانات الميزانية والحفاظ على البيئة واللجوء إلى وقود أقل تلويثا المتمثل في وقود الغاز الطبيعي المميع.

و ينتظر أن تجلب هذه الزيادة إيرادات إضافية للميزانية خلال الفترة الممتدة من جوان إلى ديسمبر 2020 تقدر ب 41,5 مليار دج، أما فيما يتعلق بالإيرادات الإضافية للميزانية في مجال القيمة المضافة، فتقدر بحسب مشروع القانون ب 7,9 مليار دج.<sup>1</sup>

### جدول رقم 03: معدلات الرسم على المنتجات البترولية

المواد	التعريفات (دج)
البنزين الممتاز	777.50 دج/هكتولتر
البنزين العادي	629.50 دج/هكتولتر
زيت الفيوول	68.50 دج/هكتولتر
غاز اويل	163.80 دج/هكتولتر
الوقود	260.80 دج/هكتولتر
البروبان	35.65 دج/لكل 35 كغ
البوتان	25.20 دج/ لكل 13 كلغ

المصدر: قانون المالية لعام 2004

### رابعاً: حقوق التسجيل و الطابع:<sup>2</sup>

تعد هذه الحقوق من الضرائب ويمكن أيضا نعتها بالرسوم وتفرض على مظاهر الثروة.

#### أ- رسوم أو حقوق التسجيل:

- تخضع حصيلة المعاملات التي يقوم بها الأشخاص إلى رسوم التسجيل وتكون ثابتة أو نسبة تصاعدية، تبعا لطبيعة العقود ونقل الملكية، الخاضعة لهذه الرسوم؛

<sup>1</sup> - غير معروف، 16 ماي 2020، زيادة الرسم عن المنتجات البترولية وعلى تسويق السيارات الجديدة، مجلة الشعب، الجزائر، [www.echeeb.dz](http://www.echeeb.dz)

<sup>2</sup> - عائشة بوعزم، جرائم جبائية للشركات الجزائرية مركز الكتاب الاكاديمي سنة 2020، ص ص 98-103 .

## الفصل الثاني: الإطار القياسي لأثر الجباية غير المباشرة على الاقتصاد

- وبناء على ذلك يؤسس الرسم التصاعدي على نقل الملكية أو حق الانتفاع أو التمتع بالأموال المنقولة أو العقارية بالنسبة للعقود المتعلقة بالايجازات؛
- أما معدلات هذا الرسم فهي تحدد بموجب قانون التسجيل، وهي معدلات قابلة للتغيير أو التعديل طبقا لما نصت عليه قوانين المالية التكميلية لكل سنة؛
- يبين المشرع طرق تسجيل العقود حسب طبيعتها وخصها بأحكام قانونية معينة والتي بالرجوع إليها نجد أن المشرع بين كيفية تصفية رسوم التسجيل على الشركات؛
- ميدان تطبيق رسوم التسجيل في إطار قانون الشركات.
- تخضع الشركات التجارية أثناء تكوينها، أو عند تعديل قانونها الأساسي أو عند انتهائها لرسوم التسجيل، لأنها من خلال هذه المراحل تقوم بإبرام عقود خاضعة لرسم التسجيل، نذكر مثلا:
- عقود انشاء الشركة التجارية ؛
- هذه الشركة تتمتع بالشخصية المعنوية ولها ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالة للشركاء ولها عدة مقدمات تشكل في مجموعها أساس فرض الضريبة؛
- من هذه المقدمات نجد: مقدمات عادية وهي تحول للمساهم أو الشريك حقوقا عادية أو أسهم حسب نوع الشركة، و خضع لرسم نسبته 0,5% إذ لم تتضمن نقل أموال منقولة أو عقارية بين الشركاء؛
- مقدمات بعوض تكيف هذه على أنها عملية بيع حقيقية مخولة قبل الشريك أو المساهم وبالتالي هي خاضعة لحق التحويل حسب طبيعة الممتلكات، بالتالي هي مقدمات خاضعة لرسم قدره 5%
- مقدمات مختلطة: تعتبر مقدمات إذا كانت عادية لجزء منها وبعوض جزء آخر ويجب على الأطراف التصريح بذلك في العقد على الممتلكات المنقولة إذا كان التصريح يتعلق بمنقولات أو عقارات فيطبق الرسم المتعلق بالعقارات شرط أن لا تكون هذه المنقولات مقدرة في العقد.

الجدول رقم 04: يوضح مجال حقوق التسجيل

مجال التطبيق	الاساس الخاضع	النسب المطبقة
تحويلات لكامل الملكية (بيع عقار او منقول)	الثلث الوارد في العقد او القيمة التجارية الحقيقية	5%
التنازل عن الاجزاء من الملكية	الثلث المعبر عنه مع اضافة جميع الاعباء او على اساس القيمة التجارية.	5% مع تطبيق الجدول المنصوص عليه
الايجارات لمدة محدودة	ثلث الايجار مضاف اليه الاعباء	2%
الايجارات لمدة غير محدودة	20 مرة قيمة الاعباء السنوية	5%
التركات	الحصص الصافية العائدة لكل ذي حق	5% لكل حصة
الهبات	قيمة المال الموهوب	3%
القسمة	مبلغ الاصول الصافية المقسمة	1.5%
عقود الشركة - الحصص العادية - الحصص بعوض - العقود المتضمنة التنازل عن الاسهم او حصص الشركات.	القيمة الصافية للحصص الثلث المعبر عنه مع اضافة الاعباء قيمة حصص الشركات	0.5% يحدد حسب طبيعة المال 2.5%

المصدر : النظام الجبائي الجزائري، مديرية التشريع الجبائي، مطبوعات جنان المالكي الجزائري، 2004

19ص

أ- رسوم الطابع:<sup>1</sup>

يعتبر رسم الطابع ضريبة مفروضة على جميع الأوراق المخصصة للعقود المدنية والقضائية وللمحركات التي يمكن أن تقدم للقضاء كدليل، غير أن هناك أوراقا استثنائها القانون من رسم الطابع. وأن للطابع أنواع منهم: الطابع الحجمي وطابع أوراق القابلة للتداول، طابع المحالصات، طابع عقود النقل، طابع جوازات السفر،

<sup>1</sup> - عائشة بوعزم، مرجع سبق ذكره، ص ص 98، 99، 100، 101، 103

## الفصل الثاني: الإطار القياسي لأثر الجباية غير المباشرة على الاقتصاد

طابع رخصة الصيد، طابع رخصة التشييد والتهديم، طابع شهادة المطابقة، التجزئة والبناء، طابع بطاقات التعريف والإقامة، طابع العقود القنصلية، الرسوم المتعلقة برسوم السيارات وبالإجراءات الإدارية، رسم على نقل السيارات والآلات المتحركة، الرسم السنوي على حيازة سفن المحاملة و سوم شهادات تأمين السيارات، العقود المؤثر عليها بما فيه الطابع المستحق أو الخاضعة لتأشيرة خاصة تحل محل التأشيرة بما يفيد الطابع المستحق، رسوم الطابع على السجل التجاري، طابع على السيارات.

- وبناء على ذلك يلزم جميع الاشخاص الذين يريدون الحصول على العقود المدنية و القضائية و المحررات التي يمكن ان تقدم للقضاء كدليل بالخضوع الى الرسم المخصص لكل ورقة على حدى، بغض النظر ان كان الشخص طبيعيا او معنويا.

و بالتالي تخضع الشركات التجارية مهما كان نوعها او موضوعها لهذا الرسم كلما قامت بابرام عقود سواء بمناسبة تاسيسها، تعديلها او انتهائها او اثناء ممارسة نشاطها، و بمناسبةه تحت طائلة جباية او جزائية صارمة في حال مخالفة الأحكام القانونية للطابع.

جدول رقم 05 : معدلات حقوق الطابع

التعريفات (دج)	انواع حقوق الطابع
40 دج	الطابع الحجمي
60 دج	ورق عادي
20 دج	ورق السجل
	نصف ورقة عادية
دينار عن كل جزء من 100 دج دون ان يقل المبلغ المستحق عن 5 دج او يفوق 2500 دج	طابع المخالصات
20 دج	السندات بمختلف انواعها الوثائق والايصالات والايداعات
2000 دج	طابع الوثائق المسلمة
100 دج	جواز السفر
500 دج	بطاقة التعريف
	رخصة السياقة
0.5 دج عن كل 100 دج او جزء منها	طابع الاوراق التجارية

## الفصل الثاني: الإطار القياسي لأثر الجباية غير المباشرة على الاقتصاد

طابع السجل التجاري	4000 دج
قسمة السيارات	تحدد التعريف حسب نوع السيارة

المصدر: النظام الجبائي الجزائري، مديرية التشريع الجبائي مطبوعة جنان مالكي الجزائر 2004، ص 19

### - خامسا: الرسوم الجمركية:<sup>1</sup>

- هي ضريبة تفرض على السلع عندما تمر على الحدود الوطنية للدولة وتعتبر من أهم الوسائل السعرية المستخدمة لتنظيم التجارة الخارجية، وغالبا تفرض هذه الرسوم على الواردات بينما تعفى الصادرات من كل الرسوم، وتسمى النصوص المتضمنة للرسوم الجمركية في الدولة باسم التعريف الجمركية.
- هناك أنواع لهذه الرسوم وتمكن التفرقة بينهم على أساس كيفية تقدير الرسم وأساس الهدف من فرض الرسم، و هناك رسوم اسمية ورسوم فعالة.
- من حيث كيفية تقدير الرسم: تميز الرسوم هنا بفرض الرسوم على أساس نسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة، سميت رسوما قيمية، فاما إذا قدرت بمبلغ معين من كل نوع من أنواع السلع -على أساس أو الوزن مثلا- سميت رسوما نوعية، وبالطبع يمكن تحويل الرسوم النوعية إلى رسوم قيمية في حال ما عرفت القيمة الحقيقية للسلعة المستوردة؛

- 1- من حيث الهدف من فرض الرسم: نميز بين الرسوم الجمركية في هذا المعيار حسب الهدف من فرض هذا الرسم حيث الرسوم المالية تفرض لتحقيق إيراد لخزينة الدولة، وأما الرسوم الحمائية التي تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الاجنبية.
- 2- الرسوم الإسمية والفعالة: فحين استخدام صناعة محلية منافسة للواردات مدخلات مستوردة خاضعة لمعدل تعريفية إسمي مختلف عن ذلك المفروض على السلعة النهائية فإن معدل التعريفية الإسمي يختلف عن معدل الحماية الفعالة الذي يقيس المعدل الفعلي للحماية، ويقاس معدل الحماية الفعال بالطريقة التالية:

$$F=t-ar/1-a \quad -3 \quad \text{حيث ان } f: \text{معدل الحماية الفعال}$$

$$T= \text{معدل التعريفية الجمركية الإسمي على السلعة النهائية}$$

<sup>1</sup> - خضراوي حفيظة، سياسة الاتحاد الاوربيالتجاري للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعي التجاري، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر- بسكرة، سنة 2018-2019، ص ص 03-04.

A=معدل التعريف الجمركية الإسمي على السلعة النهائية

R=معدل التعريف الجمركية الإسمي على المدخل المستورد

المبحث الثاني: التطور التاريخي للجباية في الجزائر

### 1- تطور الضريبة من 1992-2017:

عرف النظام الضريبي في الجزائر عدة تعديلات منذ الإستقلال وكان أهمها تلك التي بدأ العمل بها في أفريل 1992، وتليها عدة تعديلات من خلال قوانين المالية والتكميلية، فمن خلال المضمون الحديث للضريبة وواقع الاقتصادي الجزائري، وتأقلمها مع العولمة الاجتماعية ساعد الجزائر إلى تطوير ضرائبها من خلال الإصلاح الضريبي، حيث في سنة 1992 أدرج النظام الضريبي الجزائري في منطق الإصلاحات وذلك لمواكبة الإصلاحات الاقتصادية والتحول التي يستهدفها الاقتصاد الدولي، وبالرغم من هذا فقد اسهم هذا النظام في هذا العام بعدم الاستقرار، حيث في هذا العام أنشئت عدة ضرائب منها الرسم على القيمة المضافة، مثلا في 1976 تم إلغاء الضريبة الفلاحية من خلال صدور الشروة الزراعية سنة 1971، ليتم احيائها سنة 1984، والرفع من اقتطاع الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية من 50% سنة 1986 الى 55% سنة 1987، وذلك لتعويض النقل المسجل في إيرادات الجباية البترولية نتيجة انخفاض سعر برميل النفط من 5024 دولار أمريكي سنة 1985 الى 5113 دولار سنة 1986.<sup>1</sup>

وتمكنت الجزائر في سنتي 2011 و 2013 من تحسين مؤشرات اقتصادية الكلي باحتياط صرف بلغ 194 مليار دولار ونسبة مديونية خارجية ضئيلة جدا على صعيد الإيرادات العمومية، حيث تميزت هذه الفترة بارتفاع الإيرادات الجبائية خاصة البترولية منها، حيث كانت معدلات نمو الضريبة في هذه الفترة 28 % من 444 مليار دينار سنة 2001 الى 1548 مليار دينار 2011، وواصلت الجباية العادية تطورها سنة 2013 ، حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات العمومية حسب معطيات وزارة المالية، كما عرفت الفترة الممتدة من 2014 و 2017 تغيرات خاصة في توجيه الدولة نحو تنويع الجباية ورفع حصيلة الضرائب.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992-2003، ص ص 21 -38

<sup>2</sup> -كشاش سميرة، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1991-2017، مجلة الاقتصاد والمالية، دار المنظومة، ب س.

## الفصل الثاني: الإطار القياسي لأثر الجباية غير المباشرة على الاقتصاد

لم يتمكن النظام الضريبي الجزائري من تحقيق إستقرار مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى السلطات، وفي هذا نلاحظ سنويا صدور تعديلات ضريبية فقانون المالية لسنة 2001 ضمنت 33 إجراء ضريبيا ما بين تعديل وإلغاء وإتمام، قانون المالية لسنة 2002 تضمنت 32 إجراء ضريبيا، إلا أن هذه التعديلات تضمنت بعض الإتجاهات الإيجابية للنظام منها تخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة إلى معدلين فقط هما 14% و 17%، مع مراجعة التعريف الجمركية باعتماد ثلاث معدلات أقصاها 30%، وإلغاء الإزدواج الضريبي بالنسبة للمداخيل المتبادلة من توزيع الأرباح التي أخضعت للضريبة، بالرغم من التعديلات التي عرفها القطاع الجبائي الجزائري لذا ينبغي وجود بعض القوانين تحتاج إلى تعديلات مثل إعادة صياغة السلم المتصاعد الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي، وإلغاء التأخير سعري لاسترجاع الرسم على القيمة المضافة المحصل على مشتريات المصانع والخدمات.<sup>1</sup>

### 2- متغيرات الدراسة:

Année	D ET EN (5)	TVA (6)	TVA IMP (7)
1992	4.66	28.56	0
1993	6.68	35.6	0
1994	6.90	50.56	0
1995	6.41	68.39	0
1996	9.15	92.88	49.4
1997	10.6	98.99	43.7
1998	11.3	108.26	51.5
1999	12.7	110.8	53.3
2000	16.2	116.35	54.5
2001	16.8	126.42	60.8
2002	18.9	156.74	79.2
2003	19.3	172.27	92.9
2004	19.6	210.23	118.8
2005	19.6	239.79	135.7
2006	23.5	259.21	140.9
2007	28.1	307.14	171.9
2008	33.6	387.4	223.3
2009	35.6	434.54	234.5
2010	39.7	452.5	252.6

<sup>1</sup> - ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص 21، 38

## الفصل الثاني: الإطار القياسي لأثر الجباية غير المباشرة على الاقتصاد

2011	47.4	504.9	291.7
2012	56.1	592.9	392.8
2013	61.7	672.3	439.2
2014	69.857	701.252	438.869

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاع في الرسوم الجمركية D et En سنة 1992 الى 1994 وبعدها انخفاض في سنة 1995 لكن نسبة قليلة جدا حوالي 0.49، وبعدها بدأ في الإرتفاع سنة 1996 إلى غاية 2014، ولاحظنا أيضا ارتفاع في الرسم على القيمة المضافة TVA، حيث كانت 28.56 في 1992 والسنة التي تليها أصبح 35.6 وبدأ هذا في الإرتفاع كل سنة نسبة كبيرة إلى أن أصبح 701.252 في عام 2014، وبالنسبة ل TVA(MP) لم تكن موجودة في السنوات 1992-1993-1994-1995، إلى أن قامت في سنة 1996 بنسبة 49.4 وانخفضت في العام الموالي أي سنة 1997 أصبحت 43.7 ومنذ تلك السنة لاحظنا ارتفاعا فيها حتى سنة 2014، فقد وصلت الى 438.869، و من كل هذا نستنتج وجود علاقة طردية بين هذه الرسوم الثلاث.

### 3- مصادر البيانات:

❖ تـستهدف هذه الدراسة النمذجة القياسية لامكانية بحث أثر الضرائب والرسوم المكونة للجباية العادية خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1992 الى 2017، باستخدام بيانات سنوية وتم استخدام البيانات المستخدمة من بيانات قاعدة صندوق النقد الدولي والديوان الوطني للإحصاء.

❖ نموذج الدراسة:

- استخدمت نماذج العزوم المعمقة انطلاقا من دراسات Rania and Mehootra (2010) والتي بحثت دراسات مختلفة باستخدام Saochez.
- نفس المنهجية في دول مختلفة كما تم اقتراح نموذج العزوم المعمقة (GMM) Generalized Method of Moments من خلال دراسة 1991 Arellane and Bond .
- اختبار هذا النموذج جاء لعدة مزايا من أهمها معالجة مشاكل التحيز الناتج عن إهمال بعض التغيرات المستقلة، معالجة مشكلة احتمال أن هذه المتغيرات متغيرات داخلية Endogeneity وتجنب آثار جذر الوحدة في كل من اختيار متغيرات تابعة مبطأة.

## الفصل الثاني: الإطار القياسي لأثر الجباية غير المباشرة على الاقتصاد

- تم تقدير نموذج الدراسة في الصيغة التالية :

$$GDP = TVAt + t \text{ impt} + \text{drt} + \text{مجموع } t$$

حيث  $GDP_{pct}$  يمثل نمو الناتج المحلي خارج المحروقات للفرد الواحد.

و  $TVA$  هي الرسم على القيمة المضافة مقسومة على إلى من الناتج المحلي خارج وأخيرا وليس آخرا مثل  $Timp$  الرسوم الجمركية من الناتج المحلي خارج المحروقات أما في النهاية فقد أضفنا  $Dat$  كنسبة رسوم طابع من الناتج المحلي خارج المحروقات.

Dependent Variable: GFCF  
Method: Generalized Method of Moments  
Date: 12/09/20 Time: 00:22  
Sample (adjusted): 1996 2013  
Included observations: 18 after adjustments  
Linear estimation with 1 weight update  
Estimation weighting matrix: HAC (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)  
Standard errors & covariance computed using estimation weighting matrix  
Instrument specification: GFCF(-1) TVA(-1) IMP(-1)DEN(-1)  
GFCF(-2) IMP(-2) TVA(-2)DEN(-2) GFCF(-3)  
) TVA(-3) DEN(-3)  
Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TVA	0.349782	0.062683	5.580159	0.0001
IMP	0.203277	0.077595	2.619714	0.0224
DEN	-0.006958	0.051843	-0.134218	0.8955
C	6.626940	0.862332	7.684905	0.0000
R-squared	0.442758	Mean dependent var		13.76210
Adjusted R-squared	0.210574	S.D. dependent var		6.950894
S.E. of regression	6.175843	Sum squared resid		457.6925
Durbin-Watson stat	1.322182	J-statistic		6.507967
Instrument rank	18	Prob(J-statistic)		0.888346

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews

### إستخدام نموذج GMM

توصلت نتائج الدراسة إلى أن الرسم على القيمة المضافة له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، حيث ارتفع 1% من الرسم على القيمة المضافة يقدر إلى ارتفاع 0.35% في النمو الاقتصادي وهي مرونة نسبية أقل من 1.

## الفصل الثاني: الإطار القياسي لأثر الجباية غير المباشرة على الاقتصاد

---

أما بالنسبة للرسوم الجمركية فهي تؤثر بنسبة أقل قدر 0.20%، حيث أن كل ارتفاع ل 1% في الرسوم الجمركية يؤدي الى ارتفاع 0.2 ، أما بالنسبة لباقي الرسم فتلعب دور حيادي في التأثير على النمو اما بالنسبة لجودة النموذج فقد اشار معامل التحديد  $R^2$  إلى معامل الارتباط المتوسط يقترب من 0.4 وهو أقل من 1، مما يدل على أنه متغيرات أخرى تفسر أو تؤثر ضريبيا على النمو أما المعامل جاء بمقدار 2.2 مما يدل على نموذج خالي من أي ارتباط تسلسلي.

خلاصة الفصل:

بناء على ذكر تعريف أهم أنواع الضرائب غير المباشرة والعمليات الخاضعة لها، حيث كانت فكرة تصنيف ضريبة القيمة المضافة كأحد أنواع الضرائب غير المباشرة وأيضاً مدى تأثيرها الإيجابي على النمو الاقتصادي مع الرسوم الجمركية.

خاتمة

تناول موضوع الدراسة محاولة التعرف على أثر الضرائب غير المباشرة على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة قياسية لتبيان أثر هذه الضرائب، ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد اجتهد المشرع الجزائري في إيجاد صيغة ملائمة تمكنه من تمويل الميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية بدل اللجوء إلى الإصدار النقدي أو الإقتراض مثلا، و هذا بإصلاح الإدارة الجبائية وانعاشها، حيث قمنا بالإجابة على إشكالية الدراسة من خلال تقسيم موضوع الدراسة إلى جانبين هما الإطار النظري للجباية في الفصل الأول حيث في هذا الجانب سلطنا الضوء على كل ما يتعلق بآراء بعض رواد المدارس الاقتصادية حول الضرائب وعلاقتها بالنفقات العامة ودور الدولة في ذلك، كما خصصنا مساحة من فصلنا قمنا فيها بإعطاء بعض الدراسات عن أهم نتائج الضرائب وأهم أنواعها، توزيعاتها والبعض من تأثيراتها السلبية والايجابية.

أما الفصل الثاني الذي يخص الجانب التطبيقي فقد قمنا فيه بإبراز اهم الضرائب غير المباشرة في الجزائر والتي تطورت عن طريق الاصلاحات الجبائية التي جاءت كحتمية للتغيرات السلبية التي شهدتها الاقتصاد الوطني منذ الإستقلال، فاستخدمنا متغيرات مفسرة للضرائب كالرسم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية خلال الفترة ما بين 1992-2014، الذي كان لها تزايد في نسبها خلال هذه السنوات، ونموذج GMM لدراسة أثر الرسم على القيمة المضافة على النمو الاقتصادي المحلي.

#### أولا: نتائج الدراسة

- فرض هذه الضرائب يؤدي إلى توسيع إيرادات الحكومة من خلال تكليف جميع الأشخاص بالمساهمة في الصندوق الوطني.
- الضريبة غير المباشرة تمس جميع فئات الدخل لأنها تفرض بالتساوي على جميع المستهلكين بغض النظر عن دخلهم.
- الضريبة غير المباشرة تسمح للدولة بالتحكم في استهلاك شيء غير مرغوب فيه مثل النبيذ والأفيون عن طريق رفع هذه الضريبة.
- خفض الضريبة غير المباشرة يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات مما يؤدي الى ارتفاع الطلب الذي بدوره يحفز النشاط الاقتصادي.
- عدم شعور المكلف بها وبالتالي الحد من التهرب الضريبي.

➤ الضريبة غير المباشرة مرونتها كبيرة نسبيا مما يجعلها أكثر حساسية في الإقتصاد الجزائري مقارنة بباقي مكونات الهيكل الضريبي.

➤ خفض الضرائب الغير المباشرة في الإقتصاد يؤدي إلى رفع حجم الناتج المحلي الإجمالي.

#### ثانيا: توصيات الدراسة

➤ محاولة التقليل من التعديلات المتكررة في قوانين الضريبة غير المباشرة.

➤ وضع نظام ضريبي متناسب نسبه مع كل الطبقات الاجتماعية.

➤ تجميع كل أحكام الضرائب غير المباشرة والرسوم في موسوعة واحدة سنويا حيث يمكن للجميع الإطلاع عليها.

➤ العمل على توفير تكوين نوعي لإطارات الإدارة الجبائية ومختلف الضرائب ذو بعد عالمي يساير الاستثمار الأجنبي الموجود بالجزائر.

➤ إعتناء وتفصيل بنية تشاركية من الأكاديميين بالجامعات وخبراء المهنة للوصول إلى منظومة جبائية قوية ورائدة.

#### ثالثا: آفاق الدراسة

لقد حاولنا في هذه الدراسة الاحاطة بموضوع أثر الضرائب غير المباشرة على الإقتصاد الجزائري وكأي دراسة اكتفت دراستها ببعض المتغيرات التي لم يتسنى لنا تناولها بإسهاب حيث نفتح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون امتدادا لدراستنا مستقبلا:

➤ تأثير الضرائب على الإقتصاد الوطني

➤ التطور الضريبي في الجزائر

# قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر، العلوم السياسية، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع
- عائشة بوعزم، جرائم جباية الشركات الجزائرية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020.
- مصطفى غنيمات وآخرون، اسلامية المعرفة مجلة الفكر الاسلامي المعاصر، كمال توفيق خطاب 2008، الطبعة الأولى.
- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992-2003

ثانياً: المذكرات والأطروحات

- بلواتي عبد المالك، أثر الإصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري فترة 1992-2008، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، سنة 2011-2012
- بلواتي عبد المالك، أثر الإصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2012.
- بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، 2016.
- بومدين بكرشي، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2011، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة سطيف، سنة 2017-2018.
- ثابتي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011-2012. قطاف نبيل: "دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات، مذكرة تخرج لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2007.
- خضراوي حفيظة، سياسة الإتحاد الأوربي التجاري للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعي التجاري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2019.
- رجاشنة عبد المجيد، تقسيم الإصلاح الجبائي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، سنة 2018-2019.
- شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، 2009-2010
- عبد الكريم بريشي، إعادة توزيع الدخل الوطني، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2014.

## قائمة المراجع

- عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، علم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس-سطيف، سنة 2013-2014
- قجاتي عبد الحميد، الاطار العام للسياسة الجبائية والنظام الجبائي، مذكرة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر.
- محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-2014-2015.

### ثالثا: المجالات والمؤتمرات

- ابراهيم قويدر وشويكات محمد، أثر الضرائب على النمو الاقتصادي، دار المنضومة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، سنة 2020.
- حمزة لعراي وآخرون، أثر الضرائب الغير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر، معرف مجلة علمي، سنة 2016.
- سايح جبور مكتنة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة، دار المنضومة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف 2018.
- فجائي عبد الحميد وسي محمد كمال، "هيكل الضرائب والنمو الاقتصادي خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والاعمال JEBE، جامعة عين تموشنت، سنة 2007.
- كشاش سميرة، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1991-2017، مجلة الاقتصاد والمالية، دار المنظومة.
- مراس محمد، أثر الضرائب الغير مباشرة للجباية البترولية والجباية العادية على النمو الاقتصادي الجزائري على المدى القصير والطويل، دار المنضومة مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.

### رابعا: القوانين والتشريعات

قانون الرسم على رقم الاعمال المادة 25.

- قانون الرسم على رقم الاعمال المادة 26  
قانون الرسم على رقم الاعمال المادة 28.  
قانون الرسم على رقم الأعمال، المادة 02  
قانون الرسم على رقم الأعمال، المادة 03  
قانون الرسم على رقم الاعمال، المادة 28 مكرر

#### المراجع باللغة الأجنبية

- careth Myles, economic growth and the role of taxation, university of exeter and Institute for fiscal studies london, march,2007/ taxation and economic growth, institute for fiscal studies, London 2000
- jonatan skinner, Economic growth and the role of taxation, economics department, dartmouth college, 2008

#### المواقع الإلكترونية

غير معروف، 16 ماي 2020، زيادة الرسم عن المنتجات البترولية وعلى تسويق السيارات الجديدة، مجلة الشعب،  
الجزائر، [www.echeeb.dz](http://www.echeeb.dz)

